

إفحام الأعداء والخصوم

[72] أقول: هذا الكلام فيه من الهفوات والسقطات مالا يخفى على صغار الطلبة فضلا عن العلماء الأعلام منها، نفي كفاءة مولانا أمير المؤمنين (ع) لسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء (ع) فإنه جرأة عظيمة، وجسارة جسيمة، يا   وللعجب كيف يجترأ مسلم على أن ينسب إلى رسول الله (ص) تزويج أخته فاطمة الزهراء سلام الله عليها برجل ليس لها بكفؤ. فهذه من المنكرات التي لا يجوز نسبتها إلى رجل عامي من عوام المسلمين فضلا عن سيد المرسلين (ص). ومنها: نسبة الأجبار إلى سيدنا ومولانا أمير المؤمنين عليه آلاف السلام ما اختلف الليل والنهار، باطلة لأن أخته سيدتنا أم كلثوم (س) ولو فرض صغر سنها لا يتصور معها الأجبار، نعم لاشك في تحقيق ولايته عليها (س) ولكن ولاية الولي تسقط عند التزويج بغير الكفؤ قطعاً، فكيف يصدق مسلم عاقل أن ينسب إلى مثل أمير المؤمنين (ع) هذا الظلم الصريح، والجور الفضيح. ومنها: إن احتمال كون علي (ع) يرى صحة العقد ثم تخير إذا بلغت احتمال باطل، لادليل عليه أصلاً، وهو شيء عجاب يؤذن أن قائله ممنو بالتهافت والأضطراب وكيف يصح في ذهن أحد من العقلاء بعد ملاحظة حال مولانا أمير المؤمنين (ع) أن يجوز لهذا الإمام المعصوم أن يعقد عقداً لأخته مع غير الكفؤ لا يصح في حال من الأحوال، أو عقداً متزلزلاً يفقد فيه الكفاءة، ويبطل في زمن الاستقبال. ومنها: احتمال كون عمر بن الخطاب، يرى جواز عقد يفقد فيه الكفاءة، ويثبت فيه التخيير للزوجة بعد البلوغ، لأن هذا اقدام على المنكر الفضيح، وتجاسر على الظلم القبيح لا يتأتى نسبة إلى عمر من سني ولو كان جاهلاً فضلاً ممن يدعي العلم. ومنها قول بعض المشايخ الذي تفوه فيه، بأن عمر لما كان أفضل من سيدتنا أم كلثوم (س) بل ومن أبيها عليه آلاف التحية والثناء، على المذهب